

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة
للمدة ١٩٩٥-٢٠١٨

م.م. مدركة ذنون يحيى

كلية الطب

جامعة الموصل

modriksamea@yahoo.com

المستخلص:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمار المتأتي عبر الحدود القومية للبلد والذي يتم فيه انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وأنواع معينة من الموارد الاقتصادية إلى الدولة المتلقية له بهدف تحقيق منافع اقتصادية للدولة (الأم) والدولة المضيفة، وفي هذا الشأن اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها ان الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بأدوار متباعدة في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة له بحسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها الاقتصادية في التعامل مع هذا النوع من الاستثمار، ومن أجل إثبات فرضية البحث ثم اختيار عدد من البلدان النامية شملت كل من الأردن، ماليزيا، تونس، مصر، تركيا وتايلاند، وتم الاعتماد على بيانات السلسل الزمنية في تقدير الظاهرا قيد البحث، وتم اختيار عدد من المتغيرات المستقلة تمثلت في قيم الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 وقيم الصادرات الإجمالية X_2 وقيم الاستيرادات الإجمالية X_3 وسعر الصرف الأجنبي X_4 ومعدل التضخم X_5 ، فيما اعتمدت قيم الناتج المحلي الإجمالي بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير ولبلدان العينة كونها تعكس دور شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات نموها الاقتصادي بحسب ما لها من خصائص وسمات وفي هذه الدراسة تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد اهم القنوات التي تورد النقد الأجنبي الموظف في مختلف أنواع المشاريع والذي اثبت دوره في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلد المضيف، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة اتضح أن الاستيرادات من أكثر المتغيرات تأثيراً في رفع معدل النمو الاقتصادي في دول العينة على اعتبار أن الشركات الأجنبية عملت على تعزيز دور هذا المتغير في تحقيق هدف النمو المطلوب، ونوصي بتقديم مختلف أنواع التسهيلات للمستثمرين الأجانب وفي كافة القطاعات الاقتصادية، وإنشاء قطاع مصرفي حديث يواكب التطور المالي في العالم الخارجي ويؤمن أموال وارباح المستثمرين الأجانب ويحد من معدلات التضخم المحلية.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، نمو اقتصادي، بلدان نامية

The Role of Foreign Direct Investment in Economic Growth of Selected Developing Countries for the period 1995-2018

Assist. Lecturer: Mudrika Thanoun Yahya

College of Medicine

University of Mosul

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is defined as the kind of investment derived across the country's national borders in which investment capital and certain types of

economic resources are transferred to the recipient state for the aim of achieving economic benefits for the parent state and host state, in this regard. Our study based on the hypothesis that FDI contributes to different roles in raising the rate of economic growth in its host countries according to the nature of its economic structures and the efficiency of its economic systems in dealing with such companies. In order to prove the hypothesis of research a number of developing countries included Jordan, Malaysia, Tunisia, Egypt, Turkey and Thailand have been chosen. This study relies on time series data in the estimation of the processing phenomenon and for sampled countries. A number of independent variables were chosen, represented in the values of foreign direct investment X_1 , the total exports values X_2 , the total imports values X_3 , the foreign exchange rate X_4 and the inflation rate X_5 . While the GDP values were adopted as the variables dependent in the standard models used in the estimation and for the sample countries as they reflect the role of FDI companies in raising their economic growth rates according to their characteristics and features. In this study, reached a number of findings, the most important of which is that FDI is one of the most important channels that supply foreign exchange employed in various types of projects, which has proved its role in raising the rate of economic growth in the host country. In the practical side of this study it became clear that imports from the most influential variables in raising the rate of economic growth in the sample countries considering that foreign companies worked to activate the role of this variable in achieving the desired growth goal. The recommend providing various types of facilities to foreign investors and in all economic sectors. Establishing a modern banking sector that keeps pace financial development in the outside world and secures the money and profits of foreign investors and reduces domestic inflation rates.

Keywords: Foreign direct investment, Economic growth, Developing countries.

المقدمة

شهدت البلدان النامية منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي تراجعاً كبيراً في حجم المساعدات المالية الخارجية وانحسار حركة الاقراض الدولية بسبب أزمة المديونية عام ١٩٨٢، مما أدى إلى زيادة مكانة شركات الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولية، وهذه المكانة تدعمت أكثر مع مطلع عقد التسعينيات نتيجة تصاعد البعد الدولي للرأسمالية إلى المستوى الذي زالت عنده الحدود الجغرافية بين الدول وتزايدت درجة الارتباط بين اقتصادات العالم المتقدم والنامي، لاسيما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والتحول الاقتصادي للعديد من البلدان النامية باتجاه تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص وتحرير حركة التجارة الدولية ورأس المال من منطلق التكيف مع مختلف التطورات العالمية، واستجابة لقرارات المؤسسات المالية والنقدية الدولية والتكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسية لذا فإن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور ثورة تقنية المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تقليل المسافات وتسريع انتقال المعلومات وبالتالي سهولة اتخاذ قرارات الاستثمار في مختلف أنحاء العالم وإلى زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنذ عام ١٩٨٠ ظهرت بوادر فشل السياسات التنموية لأغلب البلدان النامية في رفع معدل نموها الاقتصادي وذلك تمثل في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم

والمديونية وعجز موازين مدفوعاتها وتراجع مصادر التمويل الخارجية، لذا فان هذه العوامل دفعت العديد من البلدان النامية إلى التسابق لاستقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف رفع معدل نموها الاقتصادي.

أهمية البحث: يكتسب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية لما له من أهمية بالغة في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة من خلال حصولها على عدد من المزايا منها التقنية المتقدمة والعملات الصعبة والخبرات الإدارية والتسويقية، لذا تشكل عملية تشجيعه وجذبه مظهراً من مظاهر افتتاح اقتصادات البلدان النامية على العالم الخارجي واندماجها في الاقتصادات العالمية وعانياً من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، في ظل سياسات العولمة الاقتصادية وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية، لذا يوضح البحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدل النمو الاقتصادي وفي بلدان نامية مختارة.

مشكلة البحث: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد اهم روافد النمو والتنمية الاقتصادية ومحركاتها الأساسية لاسيما في البلدان النامية بسبب انخفاض حجم مدخلاتها المحلية وشحة المساعدات والمنح المالية المنوحة لها من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية العالمية والمحلية الرسمية وغير الرسمية، يرافق ذلك صعوبة الحصول على قروض خارجية لما يتربّ عليها من فوائد مركبة تتغلّب كاهل ميزانية الدول الفقيرة حتى أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، فضلاً عن الشروط التعجيزية التي تفرضها المؤسسات المالية الرسمية الدولية، لذا توجهت اغلب البلدان النامية إلى اتباع أسلوب آخر يرفع معدل نموها وتنميتها الاقتصادية من خلال استقدام شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدانها، وسعت إلى توفير المناخ الملائم لها وقدمت العديد من الحوافز لذا فقد اتجهت الشركات المذكورة إلى الاستثمار في هذه الدول لوجود اسوق لصناعاتها ورخص اجرور اليدى العاملة ووفرة المواد الطبيعية وال الأولية فيها.

فرضية البحث: تعد الاستثمارات الاجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي وفي العديد من دول العالم، لذا يعتمد البحث على فرضية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم وبدور إيجابي في رفع معدل النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية.

هدف البحث: أدركت معظم البلدان النامية بان النمو الاقتصادي يتحقق من خلال الحاجة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية وبعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد قنوات التمويل اللازمة لهذا الغرض، لذا يهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدل النمو الاقتصادي وفي بلدان نامية مختارة.

منهج البحث:

١. **أسلوب الدراسة:** اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين اتجاهين الأول: وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع، والثاني: كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي، ومن ثم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لتقييم الجانب الكمي من الدراسة.
٢. **المدة الزمنية:** تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ٢٩ عاماً ١٩٩٠-٢٠١٨، ولأغراض التقدير والتحليل سيتم استخدام نموذج قياسي بأربع صيغ هي الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والمعكوسة وبطريقة الانحدار الخطي المتعدد المعتمدة على طريقة المربعات

الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزه والتي غالباً ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية.

٣. اختيار البلدان النامية موضوعة البحث: من أجل إثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي في الدراسة ثم اختيار عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا وهي: الأردن، ماليزيا، تونس، مصر، تركيا وتايلاند، أما عن سبب اختيار هذه البلدان فذلك يعود للآتي:

أ. قطعت شوطاً طويلاً في مجال استقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ناتجها المحلي الإجمالي.

ج. وفرة البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة بحيث تمكنا من تنفيذ الجانب العملي فيها.

أولاً. مفاهيم الاستثمار الأجنبي: يعد الاستثمار أحد ركائز النمو الاقتصادي والأداة الفعالة للتنمية الاقتصادية كونه يمثل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويعد أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية إذ لا توجد زيادة كبيرة في الإنتاج بدون استثمار ولا يمكن التفكير بزيادة الإنتاج إلا بزيادة الاستثمار الذي يعد خالقاً للنشاطات الاقتصادية ومحفزاً لها، ومحافظاً على الطاقات الإنتاجية القائمة في الاتجاه الذي يعمل على توسيعها (الإدريسي، ٢٠٠٣: ١٤٨)، أما الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف على أنه انتقال رؤوس أموال أجنبية بقصد استثمارها في الخارج بشكل مباشر من خلال العمل في وحدات صناعية أو تحويلية أو إنسانية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف (شبانية، ١٩٩٤: ٢)، أما برтан فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه موارد مالية تمتلكها دولة من الدول التي يتم استخدامها في الخارج ويشمل ذلك كل الأموال المصدرة دون تحديد طبيعة استخدام هذه الأموال في اقتصاديات الدول المضيفة (برتان، ١٩٨٢: ١١).

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر مكونين رئيسين هما: (UNCTAD, 1997: 108)

١. المكون المالي: ويمثل تدفقاً مالياً من خلال انتقال رؤوس الأموال من بلد (الأم) إلى البلد المضيف.

٢. المكون غير المالي: ويمثل وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية والقانونية والمعارف الإدارية والتنظيمية إلى البلد المضيف.

١- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: قسمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عدة أنواع واختلفت تسميتها من باحث لآخر، لذا يمكن حصر هذه الأنواع بحسب المعايير الثلاثة الآتية (الجديد، ٢٠٠٩: ١٢):

- حسب الطبيعة القانونية للنشاط: يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين هما استثمار خاص واستثمار عام، فال الأول هو الاستثمار الذي يتميز بطبع الربح الذي يتوقع أصحابه الحصول عليه من عملية الاستثمار، أما النوع الثاني فهو الذي تقوم به الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بهدف تحقيق النفع العام.

- حسب طبيعة النشاط: يصنف هذا المعيار يصنف الاستثمار الأجنبي إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي، فال الأول يشمل كل الاستثمارات التي تسهم في زيادة رأس المال المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية كشراء أو اقتناص الآلات والمعدات والمصانع وغيرها، أما الثاني فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عليها انتقال ملكية السلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كشراء الأسهم والسنادات وغيرها من الأدوات المالية.

- حسب الموقع الجغرافي: يصنف الاستثمار الأجنبي بحسب هذا المعيار إلى استثمار محلي أو أجنبي، فال الأول هو الذي تكون فيه ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل إلى الطرف المحلي، أما النوع الثاني فهو الذي يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو الأفراد في دولة (ما) لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى.

١-٢. **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:** يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال الآتية (فاروق، ٢٠١٠، ١٨):

❖ **الاستثمار المشترك:** هو عبارة عن اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين الأول وطني والآخر أجنبي بقصد ممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

❖ **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** تكون هذه الاستثمارات أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية والتي تمثل في قيام الشركات المذكورة بإنشاء فروع لها للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من النشاط الخدمي في الدولة المضيفة.

❖ **الاستثمار في المناطق الحرة:** تعرف المناطق الحرة على أنها مناطق تمارس فيها أنشطة صناعية أو تجارية أو خدمية وفق إجراءات جمركية مبسطة وتتم فيها المعاملات التجارية بعميلات قابلة للتمويل.

❖ **مشروعات أو عمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني العام أو الخاص ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجمعها لتصبح منتجًا نهائياً.

١-٣. **أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**

أولاً. **أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة** (الطuan، ٢٠٠٧، ٨):

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- استغلال الموارد المالية والبشرية المتوفرة في الدولة المضيفة.

- المساهمة في إقامة علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة وبما يسمهم في تحقيق التكامل بينهما.

- إنشاء أسواق جديدة للتصدير وذلك يعكس أثره في إقامة علاقات اقتصادية وتنمية مع دول أجنبية.

- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية المختلفة.

١-٤. **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:** يعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة مستمرة ومتواصلة في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن وفي هذا الشأن تشير كتابات العديد من الاقتصاديين المهتمين في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرية هذه الأديبيات إلى هذه العلاقة، إذ يتم أحياناً اعتبار النمو الاقتصادي محدوداً لتدفق مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن وجود معدل نمو مرتفع يساعد في تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، وبالتالي يمكن اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي، وفي بعض الدراسات يعتبر النمو الاقتصادي متغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع، أما بالنسبة لنظريات التبعية فقد أوضحت بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحقيق معدل نمو

مرتفع في الأجل القصير لكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوّهات في اقتصادات الدول المضيفة في الأجل الطويل (العيد، ٢٠١١: ٣-٢).

١-٥. التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: تتضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في عدة نماذج منها نموذج سولو- سوان إذ أوضح Solow، ١٩٥٦ أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر دوره على مستوى الدخل تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغير، وأشار أيضاً بأن دور هذا الاستثمار يمكن في تعظيم عوائد الإنتاج فضلاً عن دوره في المؤثرات الخارجية التي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التقنية الحديثة المصاحبة له، أما عن علاقة هذا الاستثمار بالنمو الاقتصادي وبحسب نموذج هارود- دومار فقد أوضح Baugh، ١٩٩٢ بأن هذا الاستثمار يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، فضلاً عن دوره في معالجة مشكلة قلة المدخرات التي تعاني منها أغلب البلدان النامية.

ثانياً. دراسات معاصرة عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي: لقد شهد النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن الماضي انتشاراً واسعاً لسياسات العولمة الاقتصادية وما صاحبها من افتتاح اقتصادي كبير على العالم الخارجي، الأمر الذي أوجد حالة من التنافس الدولي الكبير على جذب هذا النوع من الاستثمار لما له من دور بالغ الأهمية في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة له، ومن هذا الشأن ارتأينا تسلیط الضوء على أهم البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث. ففي عام ٢٠٠٦ أوضحت آمال وظريفة في دراستهما عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية بأن البلدان النامية تعاني من عدد كبير من المشكلات الاقتصادية منها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض متوسط الدخل الفردي والفقر وضعف البنية التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات فقد لجأت إلى الاستدانة وهو ما قادها إلى الواقع في أزمة المديونية وجعل مسيرة تنمويتها الاقتصادية تواجه صعوبات ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها، لذا يبرز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد أهم الدعائم الرئيسية لتنميتها الاقتصادية، ومن هذا الشأن سعت العديد من هذه الدول إلى توفير مناخ ملائم لشركات هذا النوع من الاستثمار وشرعت عدد من القوانين التي تضمنت إعفاءات وضمانات للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن دورها في تطوير بنها التحتية لتحقيق الغرض نفسه (آمال وظريفة، ٢٠٠٦: ٢-١٦)، وفي عام ٢٠١١ أوضحت قويديري في بحثها عن الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر بأن هذا الاستثمار يتضمن قدر كبير من المنافع والفوائد الاقتصادية التي تتمكن الدولة المضيفة من الحصول عليها جراء استقطابها لهذا النوع من الاستثمار منها توفير مصادر متعددة للحصول على العمليات الأجنبية ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وتسييل حصول الدولة المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة وخاصة لبعض أنواع الصناعات وتدريب الأيدي العاملة المحلية التي يتيح لها العمل لدى الشركات الأجنبية لاكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من الشركات المذكورة حتى عده الباحث أحد أهم وسائل تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المضيفة له (قويدري، ٢٠١١: ٥٩-٦٣)، وفي عام ٢٠١٣ أوضح مختار في دراسته عن الاستثمار

الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان بأن هذا النوع من الاستثمار يمتلك عناصر تميزه عن بقية أنواع الاستثمارات الأخرى منها امتلاكه لتقنية متقدمة ويسهم في توفير فرص عمل جديدة و المعارف إدارية ويشجع الدخول في أسواق التصدير وهذه الأمور هي حاجة لها البلدان النامية التي تعاني من قلة رؤوس الأموال المحلية لذا فإن إنتاجها وعلى المستوى الدولي الذي يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر يعد ركيزة أساسية لتحقيق نموها الاقتصادي من خلال دوره في تعويض النقص الحاصل في الأدخار القومي الذي تعاني منه أغلب هذه البلدان، واستنتاج الباحث بأن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر رفعت معدل النمو الاقتصادي في السودان من ٣,٥٪ إلى ٧,٨٪ عام ٢٠١٠، وأوصى بضرورة إزالة كافة المعوقات التي تعرّض دخول هذا الاستثمار إلى البلد المضيف (مختار، ٢٠١٣: ٢٥-١٩)، وفي عام ٢٠١٣ أوضح صالح في دراسته عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بأن هذا الاستثمار أحد آليات العولمة الاقتصادية من خلال شركاته متعددة الجنسية فهو يحقق قدر معين من المنافع للدول النامية كما له مساوىً أيضاً لهذا الاستثمار حسب ما وصفه الباحث يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف ويحسن نوعية المنتجات وخاصة في المشاريع الاقتصادية المشتركة مع شركات هذا الاستثمار ويقيم مشروعات جديدة تنتج سلع تتميز بمواصفات الجودة العالمية ومزايا وفورات الحجم الكبير، وهذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات ويسهم في زيادة معدلات نموها الاقتصادي، أما عن أهم مساؤله فقد أوضح الباحث بأن شركات هذا النوع من الاستثمار قد تتجه للعمل في مشاريع غير أساسية مثل مشاريع الاستهلاك الغذائي وانسحاب أموال هذه الشركات من البلد المضيف قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية مثل ذلك ما حصل في دول النمور الآسيوية في أواخر القرن العشرين، واستنتاج الباحث أن التجربة الاقتصادية الصينية قد حققت نجاحاً كبيراً في تعاملها مع شركات الاستثمار المباشر ولاسيما في مجال تحقيق تتميّتها الاقتصادية والتحديث العلمي والتكنولوجيا وأوصى الباحث بضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلد المضيف (صالح، ٢٠١٣: ٣٦٦-٣٧٧)، وفي عام ٢٠١٤ أوضح الصالح في دراسته عن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة بأن هذا النوع من الاستثمار يتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة في اقتصادات الدول المضيفة إذ له آثار إيجابية عديدة فهو يسهم في رفع معدلات الاستثمار المحلي، ويوفر فرص عمل جديدة ويد من مشكلة البطالة، فضلاً عن دوره في تحسين وضع ميزان المدفوعات كونه مصدر مهم لتوريد العملات الأجنبية ويعمل على نقل التقنية المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة التي تعمل على تطوير مهارة قوة العمل ويرفع كفاءة الإنتاج فيها، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة تبين معنوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير الإيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة أكدت فرضية الباحث، وأوصى في دراسته إلى تقديم عدد من التسهيلات والحوافز لهذا النوع من الاستثمار لما له من دور مهم في رفع معدل نموها الاقتصادي (الصالح، ٢٠١٤: ٥-٢٨)، وفي عام ٢٠١٥ نشرت الباحثان الشعلبي والشعلبي بحثاً عن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر أوضحتا فيه بأن اغلب دول العالم قد سعت في الآونة الأخيرة إلى جذب شركات الاستثمار الأجنبي إليها وعندما أحد أهم دوافع تحقيق نموها الاقتصادي وتوفير فرص العمل واستدامة التنمية الصناعية واعتبرت الباحثان بأن لهذا النوع من الاستثمار أهمية استثنائية في اقتصادات البلدان النامية لدوره الإيجابي فيسد فجوة الأدخار- الاستثمار، لا سيما بعد تقلص

اعتماد هذه البلدان على المديونية الخارجية وانخفاض حجم المساعدات الأجنبية الممنوحة لها، ومن هذا الشأن حققت دولة قطر تقدماً كبيراً في توظيف شركات الاستثمار المذكور في مجالات تطوير بناتها التحتية وشبكات الصرف الصحي وقطاع النفط والغاز واستحوذت هذه الشركات على خمسة قطاعات اقتصادية بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية فيها نحو ٩٩٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات عام ٢٠٠٩، واستنتجت الباحثتان بأن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً ملحوظاً ومؤثراً في النمو الاقتصادي في قطر وهذه النتيجة أثبتتها فرضية البحث، وأوصت الباحثتان بضرورة الاهتمام المتواصل بهذا النوع من الاستثمار ومنحه قدر من التسهيلات القانونية والإدارية (التعلبي والتلubi، ٢٠١٥: ٢٦-١١)، وفي عام ٢٠١٧ أوضح المحنé في بحثه عن الاقتصاد العراقي دور الاستثمار الأجنبي المباشر فيه بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد مصدراً مهماً للتمويل في البلدان النامية وال العراق وتسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وأن العراق يعاني من مشكلات مالية واقتصادية سببها الحروب والحرس الاقتصادي وتدمي الحالات الاستنزاف المالي الذي كلف البلد مبالغ كبيرة من ناحية أخرى لا يمكن الاعتماد حالياً وفي المستقبل على عوائد صادرات النفط الخام لما يتربّع عليها من مخاطر كبيرة بسبب غياب ضمانات استمرار تدفق هذا المورد الحيوي لكثرة اضطرابات السوق النفطية وتذبذب الأسعار العالمية وانقطاع التصدير لذا يتوجب العمل على تنوع مصادر الدخل والتمويل، ومن هذا الشأن صار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الدعامات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية في العراق، وأوصى الباحث تقديم الضمانات والحوافز المناسبة والضرورية لهذا النوع من الاستثمار لتشجيعه على تنفيذ مشاريعه في العراق (المحنé، ٢٠١٧: ٢٨-١٧)، وفي عام ٢٠١٨ أوضح مطر في دراسته عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بأن هذا النوع من الاستثمار استحوذ على اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين وحكومات البلدان النامية والمنظمات الدولية منها البنك وصندوق النقد الدوليين لأسباب عديدة منها مساهمته في توريد قدر كبير من رؤوس الأموال وتطوير اقتصادات البلدان النامية من خلال الابتكارات الإنتاجية الحديثة وتحسين وزيادة الإنتاجية وتوفير وظائف جديدة وإيصال الخدمات العامة للبلدان النامية، ومعالجة المسائل المتعلقة بالتغيير المناخي وتطوير ظروف العمل ومعايير الصناعة العالمية والمساهمة في بناء وتطوير البنية التحتية للمجتمعات المحلية النامية، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة أوضح الباحث بأن زيادة تدفق قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن بنسبة ١٪ يزداد ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٣٤٪ ذلك يؤكد أن هذا النوع من الاستثمار قد أسهم في رفع معدل نمو الاقتصاد الأردني وعلى المدى الطويل، وأوصى بضرورة توفير المناخ الاستثماري المناسب في البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار لضمان تحقيق الهدف المنشود منه (مطر وموسى، ٢٠١٨: ٦-٤).

توضح المتضمنات الاقتصادية للدراسات المشار إليها سابقاً بأنها تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي بصيغته الوصفية في إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة، وما تميز به دراستنا بأنها تناولت الموضوع وفقاً لما أشير إليه آنفاً فضلاً عن أنها تناولته باسلوب كمي اذ امكن تحديد المتغيرات ذات الآثار الايجابية والسلبية في النمو الاقتصادي في دول عينة البحث وذلك بهدف تعظيم دور المتغيرات ذات الأثر الايجابي وتنمية اثر نظيرتها السلبية، وذلك يعد من الدراسات الحديثة والمعاصرة التي نادراً ما اتبعت هذا المنهج.

ثالثاً. تقدير وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٨: من أجل تقدير وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلدان النامية عينة الدراسة، تم اختيار عدد من هذه البلدان لتكون عينة لدراسة وهي: الأردن، ماليزيا، تونس، مصر، تركيا وتايلاند، وبهدف تحديد أثر هذا النوع من الاستثمار في النمو الاقتصادي في الدول المذكورة، تم الاعتماد على عدد من العوامل الاقتصادية التي تعمل إلى جانب متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يكون لها دور واضح في تحقيق النمو الاقتصادي وهي: الصادرات الإجمالية والاستيرادات الإجمالية وسعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم (International monetary fund, 1995-2019: 118-122) (United Nations 1995-2019: 148-152) لذا عدت هذه المتغيرات عوامل اقتصادية تسهم بتأثيرات غير مباشرة في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفها المتغيرات المستقلة، فيما اعتمدت معدلات نمو الناتج المحلي والإجمالي لدول عينة الدراسة بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير وتم استخدام عملة الدولار وبالأسعار الثابتة ولكلفة قيم المتغيرات المذكورة لاستبعاد الآثار التضخمية التي تحصل في قيم العملات المحلية لبلدان عينة الدراسة. تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ٢٩ عاماً ١٩٩٠-٢٠١٨ واستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (The Method of Ordinary Least Squares: OLS) لكون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزه والتي غالباً ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، ومن أجل تحقيق أفضل النتائج تم تطبيق نموذج قياسي بعدة صيغ هي الصيغة الخطية ولوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والمعكوسة واعتمدنا في هذا البحث على اختيار أفضل الصيغ Goodness of Fit D-W Klein t- F - R² وقياسية وبمستوى معنوية 5% وقد تبين بأن النتائج المقدرة كانت على وفق الدول المشار إليها آنفاً وكما في الجدول ١.

تشير نتائج الجدول ١ إلى معنوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 وبتأثير إيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي Y في كل من الأردن و ماليزيا بمرونة(*) بلغت ١,٠٢١ و ١,٢٤٢ وحده، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وفرعية للشركات متعددة الجنسية في البلدين المضيفين لهذا النوع من الاستثمار وأقامت مشروعات جديدة للشركات الأجنبية والتي تتميز بمواصفات الجودة العالمية ومزايا ووفرات الحجم الكبير وهذا أدى إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات والذي أدى إلى زيادة معدلات نموها الاقتصادي (صالح، ٢٠١٣: ٣٦٧)، فيما تبين التأثير المعنوي غير الإيجابي للمتغير المذكور في قيم الناتج المحلي الإجمالي في تركيا بمرونة بلغت ٠,٨٤٢ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما يترتب على قدمها استيراد متطلبات الاستثمار من الخارج مما يترتب على ذلك زيادة في قيم فواتير الاستيرادات التي ينعكس أثرها سلباً في الميزان التجاري للدولة المضيفة، ويزداد الأثر سوءاً في

(*) تحسب المرونات في الدول نصف اللوغاريتمية بالمعادلة الآتية $ep = \frac{\beta_i}{\beta_y}$

حالة قيام الشركات المذكورة بتحويل اموالهم إلى الخارج وهذا الأمر يؤثر سلباً في ميزان مدفوعات الدول المضيفة له (قويدري، ٢٠١١: ٥٤)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج التحليل الكمي معنوية متغير الصادرات الإجمالية X_2 في التأثير الإيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من تركيا وتايلند بمرونة^(*) بلغت ١,٣٣٢ و ٠,٨٧٩ وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الصادرات تسهم في تركيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة وتعمل على تحسين وتطوير الصناعات المخصصة لأغراض التصدير التي ينعكس اثرها في زيادة عوائد البلد من العملات الصعبة وهو الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدل نموه الاقتصادي (القطجي، ٢٠١١: ٤٩)، فيما أوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الإيجابية لمتغير الصادرات في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن وماليزيا بمرونة بلغت ٠,٩٢٨ و ٠,٣٨٦ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية.

الجدول (١): نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلدان النامية عينة الدراسة لمدة ١٩٩٥-٢٠١٨

نوع الدالة	معدل التضخم X_5	سعر الصرف الأجنبي X_4	الاستيرادات X_3	الصادرات X_2	الاستثمار الاجنبي المباشر X_1	X_i	الدول
نصف لوغاريتمية يسار	0.021	-2.4	-0.152	-0.089	0.210	β_i	الأردن $=0.57\bar{R}^2$ $F=7.14$ $D-W=1.075$
	0.13	-0.17	-3.08	-2.42	2.49	t^*	مالزيا $=0.93\bar{R}^2$ $F=67.71$ $D-W=1.544$
نصف لوغاريتمية يمين	4.35	9.00	5.53	-1.35	2.29	β_i	تونس $=0.97\bar{R}^2$ $F=21.3$ $D-W=1.618$
	1.01	0.08	10.16	-1.81	1.72	t^*	
نصف لوغاريتمية يمين	-5.209	-7.832	8.283	-2.426	-0.620	β_i	مصر $=0.92\bar{R}^2$ $F=6.91$ $D-W=0.936$
	-1.80	-1.84	3.90	-1.22	-0.40	t^*	
نصف لوغاريتمية يسار	-0.043	-0.089	0.011	-0.014	0.039	β_i	تركيا $=0.97\bar{R}^2$ $F=15.391$ $D-W=1.263$
	-1.80	-0.66	5.32	-0.29	0.75	t^*	
نصف لوغاريتمية يمين	1.749	-7.898	4.091	8.979	-6.254	β_i	تايلند $=0.99\bar{R}^2$ $F=16.183$ $D-W=1.875$
	1.99	-1.65	1.33	2.60	-1.75	t^*	
لوغاريتمية مزدوجة	-0.019	-0.468	0.142	0.879	-0.017	β_i	
	-2.07	-4.81	4.30	26.11	-0.15	t^*	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلدان النامية عينة الدراسة لمدة ١٩٩٥-٢٠١٨.

وأتفقت مع نتائج دراسة الاقتصادية J-Robinson التي اشارت إلى انخفاض مرونة الطلب الأجنبي على المنتجات التي تصدرها البلدان النامية وذلك يحدث تقلبات في عوائد هذه

^(*) تحسب المرونات في الدول اللوغاريتمية المزدوجة بالمعادلة الآتية $ep = \beta_i$

ال الصادرات التي تؤثر سلباً في معدل نموها الاقتصادي (غزال، ٢٠٠٣: ١٥٥)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في كل من تونس ومصر، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير الاستيرادات الزراعية X_3 في التأثير الإيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من ماليزيا وتونس ومصر بمرونة بلغت ١,٤٣٨ و ١,٤٦ و ١,٢٢٩ وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى تزايد استيرادات البلدان المذكورة من معدات التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة والمدخلات الإنتاجية ذات المواصفات القياسية والسلع الرأسمالية اللازمة لرفع معدلات نموها الاقتصادي (اغا، ٢٠٠٤: ٤١-٤٠)، فيما أوضحت نتائج التحليل السابق المعنوية غير الإيجابية للمتغير المذكور في التأثير في معدل النمو الاقتصادي في الأردن وبمرونة بلغت ١,٠٠٣ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر قد عملت على تحويل الجزء الأكبر من ارباحها واصولها الرأسمالية إلى دولتها (الأم)، فضلاً عن اعتمادها على سياسة تسعير خاصة لصادراتها واستيراداتها بحيث تجني منها أكبر قدر ممكن من العوائد لصالح الشركة (الأم)، وذلك خلف آثار غير إيجابية في ميزان مدفوعات الدولة المذكورة، والذي أدى إلى خفض معدل نموها الاقتصادي (محمد، ٢٠١٠: ٤٢) ولم تظهر معنوية هذا المتغير في تركيا، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمتغير سعر الصرف الأجنبي X_4 في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس وتايلند بمرونة بلغت ٠,٨٤٤ و ١,٠١٣ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر قد عملت على خفض أسعار صرف عملات الدولتين المذكورتين وذلك قلل من عوائد النقد الأجنبي من صادراتهما، وبال مقابل ازدادت استيراداتها من مختلف أنواع السلع التي أصبحت أرخص ثمناً مقارنة بالانتاج المحلي منها وذلك تحول الطلب نحو الاستيرادات الذي ترك أثراً سلباً في معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي (الجوبياني، ١٩٩٩: ٩٩)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج الجدول السابق معنوية متغير التضخم X_5 في التأثير الإيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي في تركيا بمرونة بلغت ٢,٣٨١ وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية لكنها اتفقت مع نتائج دراسة الاقتصادي بول بيروخ، ٢٠٠١ التي أوضح فيها الآثار السلبية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الدول المضيفة والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل والثروات وهذه النتيجة تعني أن اقتصاد تركيا غير محصن تجاه الآثار المباشرة وغير المرغوب بها للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أدت إلى رفع معدل التضخم فيها إذ يكمن سبب ذلك في ان تركيا تعتمد على أسلوب الإصدار النقدي الجديد في تمويل ميزانيتها العامة (التمويل التضخمي) والذي يصاحب عادة عمليات النمو الاقتصادي السريع كما هو الحال في تجربة اليابان خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥ وتجربة الهند في خطتها ١٩٥١-١٩٥٦، وفي هذا الشأن يؤكد عدد من الاقتصاديين على أن معدلات التضخم المعتدلة تعد ضرورية لرفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة إذ يعكس اثر ذلك في ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاجية والفائض والصادرات وذلك يعكس اثره في رفع معدل النمو الاقتصادي (جامعة الدول العربية، ٢٠١٥: ١٤)، فيما أوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمعدل التضخم في التأثير في قيم الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر وتايلند بمرونة بلغت ١,٨٩٢ و ١,٠٢٢ و ٠,٠١٩ وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا

ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي اشارت في ادبياتها إلى أن انخفاض معدلات التضخم تعكس اثرها في خفض تكاليف الإنتاج وتغير الاسعار النسبية بين المنتجات المحلية والأجنبية والتي تكون عادة في صالح المنتجات المحلية لأنها تمتلك ميزة سعرية بحيث تصبح ارخص سعراً في الاسواق العالمية، وبذلك تزداد مقدرة صادرات البلدان المذكورة من المنافسة في الاسواق الأجنبية (غزال، ٢٠٠٣: ١٤٤)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في كل من الأردن ومالزيا.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القنوات التي تورد النقد الأجنبي الذي يوظف في مختلف أنواع المشاريع في البلدان المضيفة لها والتي اثبتت دورها في رفع معدل نموها الاقتصادي.
٢. تدني قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول عينة الدراسة بسبب عدم توفر المناخ الملائم لها وعدم جاهزية بناتها التحتية وقلة مؤسساتها الإنتاجية التي تبتعد منها عن السعات الإنتاجية المثلث.
٣. تسهم الشركات متعددة الجنسية في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة لها من خلال مشاركتها مع شركات الاستثمار المحلي على اعتبار ان المستثمر الأجنبي يعمل على تعظيم الإنتاج ويعزز التنمية الاقتصادية ويرفع قيم الاستثمار المحلي إلى الحد الذي يجعل البلد المضيف ينتج ليس لغرض الاكتفاء الذاتي وإنما لغرض التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية والحد من الاستيرادات.
٤. أثبتت نتائج الجانب العملي بأن الاستيرادات أكثر المتغيرات تأثيراً في رفع معدل النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة على اعتبار ان الشركات الأجنبية عملت على تفعيل دور هذا المتغير في تحقيق هدف النمو المطلوب.

ثانياً. التوصيات:

١. تقديم مختلف أنواع التسهيلات للمستثمرين الاجانب وفي كافة القطاعات الاقتصادية والمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية نظراً للقدرة التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وذلك يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف.
٢. تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المشاريع التي ينوي المستثمر الأجنبي العمل بها لأن ذلك يتيح للمستثمر المذكور فرصة الاستفادة من هذه الكوادر وذلك يعكس أثره في نجاح الخطة الاستثمارية التي عمل فيها وفي مختلف مجالاتها إذ اثبتت التجارب ان تدني مستويات المهارة للعمالة المحلية يجعل الشركات الأجنبية تواجه حالة من الفشل.
٣. إنشاء قطاع مصرفي يواكب التطور المالي في العالم الخارجي حتى يثق المستثمر الأجنبي بوجود جهة حكومية تؤمن على أمواله وارباحه مع السعي للحد من معدلات التضخم من خلال تفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية.
٤. تبني سياسات اقتصادية رشيدة على صعيد الاقتصاد الكلي تؤدي إلى زيادة قيم المدخرات المحلية وتكون أكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر لذا فان اعتماد هذا النوع من السياسات يتطلب إنشاء بني تحتية محفزة لها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. الإدريسي، أمين محمد سعيد، ٢٠٠٣، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (الحقائق، الضوابط، التسهيلات)، مجلة الاقتصاد السياسي، العدد ٤، بغداد.
٢. اغا، عقبة محمد نوري أمين، ٢٠٠٤، أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO)، حالة دراسة مقارنة لدور نامية مختارة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٣. آمال، إبراهيمية وسلامية طريفة، ٢٠٠٦، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصادات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية يومي ٢٢-٢١ نوفمبر ٢٠٠٦، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر، بسكرة، الموقع على الانترنت:
<https://ieffedia.com>
٤. برтан، جيل، ١٩٨٢، الاستثمار الدولي، ترجمة: علي مقلد، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت.
٥. الثعلبي، ساهره حسين زين وسكنة جهية فرج الثعلبي، ٢٠١٥، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (١٩٨٩-٢٠١٣)، دراسة قياسية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة.
٦. جامعة الدول العربية، ٢٠١٥، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر، أبو ظبي.
٧. الجديد، محمد بن ناصر، ٢٠٠٩، أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، الموقع على الانترنت:
www.aleqt.com.
٨. الجويجاني، أوس فخر الدين أيوب، ١٩٩٩، أثر السياسات الاقتصادية في نمو الزراعة العربية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة ١٩٩٥-١٩٧٠، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٩. صالح، عدنان مناتي، ٢٠١٣، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، الموقع على الانترنت:
<https://www.jasj.net>.
١٠. الصالح، فجر عبدالله، ٢٠١٤، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الإمارات العربية المتحدة.
١١. الطعان، حاتم فارس، ٢٠٠٧، الاستثمار اهدافه ودوافعه، رسالة ماجстير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٢. العيد، بيوض محمد، ٢٠١١، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية-دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.

١٣. غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٣، أثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٤. فاروق، سخنون، ٢٠١٠، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرhat عباس-سطيف، الجزائر.
١٥. القوطجي، ايفين ثامر نوري، ٢٠١١، واقع الصادرات الزراعية في بعض البلدان النامية في ظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية لمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
١٦. قويدري، كريمة، ٢٠١١، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد.
١٧. محمد، زيدان، ٢٠١٠، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحريرية للمكاسب والمخاطر، الموقع على الانترنت: www.univ-chlef.dz.
١٨. المحنة، أمجد حسن سنيد، ٢٠١٧، الاقتصاد العراقي ودور الاستثمار الأجنبي المباشر فيه، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
١٩. مختار، الفاتح محمد عثمان، ٢٠١٣، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠، مجلة اماراباك، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، الاكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الموقع على الانترنت: www.amarabac.com.
٢٠. مطر، موسى سعيد وياسر سقيري نوري موسى، ٢٠١٨، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. UNCTAD, 1997, World Investment report, transnational corporations, Market Structure and Competition, New York.
2. International Monetary fund, 1995-2019, International financial statistics, year book, vol. I II, Washington-D.C.
3. United Nations, 1995-2019, world investment report, trade and determinations, New York.